



تقرير عن الأوضاع في غزة من قبل منسق الشؤون الإنسانية

27-29 كانون الثاني 2009 - لغاية الساعة الخامسة مساءً

حصلت عدة أحداث خلال الأيام الماضية الأمر الذي هدد إعلان وقف إطلاق النار الذي أعلنته إسرائيل بشكل أحادي الجانب بتاريخ 18 كانون الثاني ولاحقاً في نفس اليوم من قبل حركة حماس وبقية الفصائل الفلسطينية. وبتاريخ 27 كانون الثاني، قتل جندي إسرائيلي وجرح ثلاثة آخرون عند انفجار عبوة ناسفة على جانب الطريق بالقرب من حدود غزة. وقتل فلسطيني واحد وأصيب فلسطيني آخر بجراح خطيرة خلال أحداث منفصلة خلال إطلاق النار من قبل الجيش الإسرائيلي بعد حادثة الانفجار. بتاريخ 29 كانون الثاني، أصاب سلاح الجو الإسرائيلي مسلح بادعاء انه مسؤول عن الانفجار، بالإضافة إلى سبع طالبات مدارس كانوا يسيرون في المنطقة. وأغار سلاح الجو الإسرائيلي على الأنفاق على طول الحدود بين غزة ومصر وعلى مبنى في رفح ليلة الثامن والعشرين من كانون الثاني. أطلق مسلحون فلسطينيون صاروخي قسام على جنوبي إسرائيل بتاريخ 28 كانون الثاني، ولم تتحدث التقارير عن أية إصابات.

يأتي وقف إطلاق النار بعد 22 يوماً من القصف من البر والجو والبحر الذي أدى إلى مقتل 1,300 فلسطيني وإصابة ما يزيد عن 5,000 شخص. وحصل دمار واسع النطاق في المنشآت التجارية والبنية التحتية العامة في كافة أنحاء القطاع. طبقاً للصناعيين الفلسطينيين، حصل تدمير كامل وأضرار لما مجموعه 219 مصنع خلال العملية العسكرية الإسرائيلية. ومن مجموع الثلاثة بالمائة من القدرات الصناعية التي استمرت بالعمل بعد 18 شهراً من الحصار الإسرائيلي، كثير منها دمر.

حالياً، يتم إجراء عمليات تقييم وتحديد الاحتياجات. وفي هذه المرحلة، ستركز الاستجابة الأولية على إعادة تأسيس الخدمات الأساسية إلى السكان في غزة، بما يتضمن المياه، والصحة، والغذاء، والمساعدات النقدية والمدارس والدعم النفسي. وقد بدأ العمل بإجراء إصلاحات على الملاجئ وشبكات المياه والصرف الصحي، والمرافق الصحية والبنية التحتية الأساسية الأخرى. حالياً، تمنع مواد البناء وقطع الغيار من الدخول إلى قطاع غزة قبل العملية العسكرية الإسرائيلية؛ وتعتبر عملية استيراد مواد البناء وقطع الغيار من الأولويات الأكثر أهمية.

مستوى عدد الشاحنات التي تدخل إلى غزة بشكل يومي غير كاف لتلبية الاحتياجات اليومية ناهيك عن تلبية الاحتياجات المتزايدة. تستمر المنظمات الإنسانية بمواجهة قيود جديدة عند دخول قطاع غزة الأمر الذي يشل قدرة مجتمع المنظمات الإنسانية للتجاوب مع الاحتياجات الطارئة للسكان بشكل فعال وبالسرعة الممكنة.

حماية المدنيين

الأرقام من وزارة الصحة لغاية 28 كانون الثاني وصلت إلى 1,366 قتيل فلسطيني، منهم 430 طفل و111 امرأة. لا يشمل هذا الرقم الذين قضاوا بسبب نقص الرعاية الصحية المنتظمة (بما فيه الرعاية للنساء وعلاج الأمراض المزمنة). واستقر رقم الجرحى عند 5,380 جريح، منهم 1,870 طفل و800 امرأة. وقد جمعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيانات حول فقدان ما يزيد عن 100 شخص خلال النزاع طبقاً لأسرهم.

وطبقاً لنجمة داوود الحمراء، وصلت الخسائر البشرية في صفوف الإسرائيليين إلى ثلاث وفيات، وإصابة 182 شخص آخر منذ 27 كانون الثاني بفعل الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقها المسلحون الفلسطينيون من قطاع غزة. وقتل 11 جندي إسرائيلي وجرح 339 جندي آخر.

أعمال إزالة الألغام

وعبرت منظمة اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات أخرى عن قلقها تجاه المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الألغام الأرضية والمخلفات التي لم تنفجر بعد في القطاع، خاصة بعد مقتل طفلين فلسطينيين بتاريخ 20 كانون الثاني عند انفجار إحدى هذه الأجسام. ويقوم الخبراء في تحديد مواقع وإبطال مفعول هذه الألغام بالعمل حالياً في كافة أنحاء القطاع. وصدر تأكيد حول تأمين ستة طرق رئيسية للمواصلات لغاية 23 كانون الثاني. وقد تم فحص وتأمين كافة مدارس الأونروا من أية ألغام. وتم تأمين ثمانية مدارس مدعومة من اليونيسيف لغاية 28 كانون الثاني.

الملاجئ

في الفترة بين 22-25 كانون الثاني، أجرت المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في غزة تقييم مشترك وسريع للاحتياجات على مستوى الأضرار التي حصلت للوحدات السكنية وتحديد مواقع وأعداد النازحين. تم إجراء المسح في كافة التجمعات السكانية المحلية والأحياء في غزة باستثناء مخيمات اللاجئين التي تغطيها الأونروا. البيانات من 48 تجمع سكاني محلي من أصل 61 تجمع وجدت أن ما يقرب من 22,6% من الوحدات السكنية تضررت أو دمرت كلياً. ومن مجموع الوحدات المتضررة، نسبة 16,7% منها تضررت بشكل بسيط أو متوسط، ونسبة 3,2% أصيبت بأضرار جسيمة، ونسبة 2,6% قالت أن المنازل دمرت كلياً. معظم الأضرار حصلت في المناطق الريفية التي يوجد فيها تركيز سكاني من غير اللاجئين بما يعني أن السكان من غير اللاجئين تضرروا بشكل كبير في موضوع المنازل.

ما زال هناك آلاف من السكان بدون مأوى إلا أن الرقم الدقيق للنازحين ما زال غير معروف. المسح الذي أجري وجد أن ما يزيد عن 66,000 شخص لم يعودوا إلى منازلهم حتى الآن ويقومون مع أقارب أو مضيفين آخرين. معظم السكان النازحين يقيمون حالياً مع عائلات مضيضة التي أصبحت تتحمل أعباء إضافية وتواجه نقص في الغذاء والمواد غير الغذائية (فرشات وأغطية) والمياه والكهرباء.

لغاية صباح يوم التاسع والعشرين من كانون الثاني، ما زال هناك ثلاث ملاجئ طارئة مفتوحة في جباليا، ومخيم الشاطئ ودبر البلح توفر ملجأ إلى 74 عائلة (446 شخص). وتستمر عمليات توزيع الغذاء والمواد غير الغذائية إلى الملاجئ. ومنذ إقامة تلك الملاجئ، قامت الأونروا بتوزيع ما يقرب من 7,000 فرشاة، و42,000 غطاء، و1,150 ممسحة، ومياه وخبز ولحوم معلبة.

الصحة

بالرغم من وجود عدد كبير من المرضى في الرعاية المكثفة في المستشفيات، حصل تخفيف تدريجي من أجل السماح بالتعامل مع المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة، بالإضافة إلى الخدمات الاعتيادية مثل العمليات الجراحية الاختيارية. تحصل المستشفيات على التيار الكهربائي بشكل منقطع حيث ما زالت تقوم المحولات بتوفير التيار الاحتياطي. وبسبب الإغلاق الإسرائيلي على قطاع غزة الذي استمر ما يزيد عن 18 شهر، تعاني المستشفيات من نفاذ كثير من المعدات التي لا يمكن الاعتماد عليها وتحتاج إلى إصلاح. إصلاح المعدات، الذي كان من الأولويات قبل النزاع خلال فترة الحصار ومنع استيراد قطع الغيار، ما زال من الأولويات، بالإضافة إلى أهمية استيراد قطع الغيار للمعدات الطبية. طبقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر، لا تتوفر العديد من اللوازم الطبية، بما يتضمن الأدوية المسكنة والأدوية لمعالجة مرضى السرطان والمرضى الذين يعانون من النزيف.

ومن مجموع 1,5 مليون نسمة في القطاع، تقول المنظمات الدولية والوطنية العاملة في مجال الإعاقات وإعادة التأهيل أن هناك ما يقرب من 10% من السكان ممن يعانون من إعاقات متوسطة وشديدة ما قبل العملية العسكرية. وتشير تقديرات هذه المنظمات أن ما يقرب من نصف الجرحى (5,380 شخص) من النساء والرجال والأطفال الذين أصيبوا في الأسابيع الثلاثة الماضية يمكن أن يعانون من إعاقات طويلة المدى، الأمر الذي تقاوم بسبب عدم قدرة العاملين في مجال إعادة التأهيل على التدخل المبكر. وتركز هذه المنظمات على أهمية توفير تدخل مبكر للجرحى الجدد، خاصة الذين يتم إخلاتهم مبكراً من المرافق الصحية، وأهمية إعادة إقامة وإحياء وتعزيز قدرات خدمات إعادة التأهيل ومنظمات المعاقين من أجل الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في القطاع، وضمان تحويل الناس الذين يحتاجون إلى علاج من قبل أخصائيين غير متوفرين في القطاع إلى العلاج بدون أي إبطاء في المراكز الوطنية الثلاثة لإعادة التأهيل في الضفة الغربية وهي مستعدة لاستقبال هؤلاء الجرحى. وهذا من الضروريات الملحة، بالنظر إلى تضرر مستشفى الوفاء الذي يعتبر المزود الرئيسي لخدمات إعادة التأهيل في غزة، حيث لم يتم تشغيل هذا المستشفى بكامل طاقاته.

المياه والصرف الصحي

بالرغم من تشغيل ما نسبته 70% من آبار المياه، إلا أن ذلك لا يعني أن جميع السكان يحصلون على المياه وذلك بسبب الأضرار المحلية، بما فيه 10,000 شخص في بيت حانون. تم إصلاح محطة مدينة غزة لمعالجة المياه العادمة بشكل جزئي بتاريخ 23 كانون الثاني، ولا يوجد حالياً أي تسرب إلى الحقول الزراعية المحيطة. وبعد إجراء إصلاحات إضافية، لا يوجد أي تسرب لمياه الصرف الصحي إلى بيت حانون وبيت لاهيا.

تستمر مصلحة مياه البلديات الساحلية بالعمل في إطار الصيانة الطارئة لشبكات المياه والصرف الصحي لكنها لن تستطيع استكمال أعمال الإصلاح بدون إدخال قطع الغيار إلى غزة. أعدت مصلحة مياه البلديات الساحلية قائمة

بالمواد التي تحتل أولوية، مثل الأنابيب، والمحولات، والمضخات، بانتظار الموافقة الإسرائيلية لإدخال هذه المواد. ما زالت المنظمات الإنسانية، مثل كير، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أو كسفام، اليونيسيف ومنظمة العمل لمكافحة المجاعة، توفر مياه الشرب إلى المحتاجين والمواد والدعم المالي إلى مصلحة مياه البلديات الساحلية للإصلاح الطارئ للأنابيب، بالإضافة إلى توفير حقائب الصحة والنظافة العامة، وحقائب مياه عائلية. تشير منظمات أو كسفام، ومنظمة العمل لمكافحة المجاعة، و GVC إلى نقص خزانات المياه لتوزيع المياه.

قامت مصلحة مياه البلديات الساحلية بإجراء تقييم للأضرار وأشار التقييم إلى أن إصلاح شبكات ومرافق المياه والصرف الصحي ستكلف ما يقرب من 6 ملايين دولار أميركي، بما يتضمن 1,8 مليون دولار أميركي لإصلاح شبكة المياه و 830,000 دولار أميركي لإصلاح شبكة الصرف الصحي.

يوجد لدى مصلحة مياه البلديات الساحلية حاليا 80 طن من الكلور لتعقيم إمدادات المياه وتكفي هذه الكمية لفترة 45 يوم على افتراض إخضاعها لتقنين إنتاج المياه.

الغذاء

المحال التجارية والأسواق ما زالت توفير كميات محدودة من المواد الغذائية مع ارتفاع أسعارها بنسبة ضعفين وأحيانا ثلاثة أضعاف منذ 27 كانون الأول. وهذا الأمر يجعل إمكانية الحصول على الغذاء أمرا صعبا بالنظر إلى نقص السيولة النقدية.

قام المزودون الرئيسيون للمساعدات الغذائي، برنامج الأغذية العالمي والأنروا، بزيادة عدد المستفيدين من الغذاء من أجل الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان. قام برنامج الأغذية العالمي بزيادة عدد المستفيدين من 260,000 إلى 365,000 مستفيد. ووسعت الأنروا من عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية من 750,000 إلى 900,000 مستفيد من مجموع مليون لاجئ في القطاع. إضافة إلى ذلك، وبتاريخ 25 كانون الثاني، أجرت الأنروا عملية توزيع لمرة واحدة إلى ما يقرب من 50,000 موظف في السلطة الفلسطينية المسجلين على أنهم لاجئون.

في الفترة 25-27 كانون الثاني، تسلم ما معدله 30,240 شخص في اليوم غذاء من مراكز التوزيع العشرة التابعة للأنروا. تم استئناف برنامج الأنروا في المدارس بتاريخ 24 كانون الثاني حيث تم توفير وجبات خفيفة مرتين في اليوم إلى 200,000 طالب مدرسي. عمليات إيصال شاحنات الإغاثة إلى الأماكن الأكثر تضررا مستمرة.

بتاريخ 27 كانون الثاني، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 62,3 طن من الغذاء إلى 937 عائلة في محافظة غزة. بتاريخ 26-27 كانون الثاني، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع بشكل مباشر 6,2 طن من البسكويت عالي السعرات إلى وحصص من الحليب إلى ما مجموعه 24,424 طالب مدرسي في مدارس محافظتي خان يونس وغزة. بتاريخ 28 كانون الثاني، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 59 طن من الغذاء إلى 877 عائلة في محافظة غزة والمنطقة الوسطى بالتعاون مع CHF بالإضافة إلى 5,4 طن من حصص الغذاء إلى 21,195 طالب مدرسي.

التعليم

افتتحت كافة المدارس الحكومية ومدارس الأونروا أبوابها بتاريخ 24 كانون الثاني. بتاريخ 28 كانون الثاني، وصلت نسبة حضور الطلبة في مدارس الأونروا (221 مدرسة) إلى 96% ونسبة حضور المعلمين إلى 99%. تستمر اليونيسيف بتوفير المعدات الأساسية للتعليم والمواد لإعادة تأسيس العملية التربوية والنشاطات الترفيهية، وخلق مناخ آمن والمساعدة في استعادة الجو الاعتيادي للأطفال. بتاريخ 26 كانون الثاني، وفرت اليونيسيف إلى المدارس 130 حقيبة مدرسية تتضمن مواد مثل دفاتر التمارين والأقلام إلى 10,400 تلميذ، و84 صندوق ترفيهي مستهدفة 6,720 طالب، و42 صندوق للرياضيات، و42 حقيبة للعلوم مستهدفة 4,200 طالب.

الوقود / الكهرباء

وضع الكهرباء عاد إلى الأوضاع ما قبل 27 كانون الأول مع معظم مناطق القطاع تحصل على الكهرباء بشكل متقطع، تم إصلاح الخطوط الرئيسية في غزة إلا أن خطوط الضغط المنخفض التي توصل الكهرباء إلى المنازل لا تعمل. هناك مناطق محددة، مثل القرم، وعزبة عبد ربه، وشرقي جباليا، وشرق النفاخ، والتوام والعطاطرة، التي تحصل على كمية متدنية من الطاقة. تحصل غزة حاليا على 202 ميغاواط (120 ميغاواط من إسرائيل، لغاية 65 ميغاواط من محطة غزة للطاقة و17 ميغاواط من مصر) من أصل الطلب الحالي الذي يصل إلى 225-240 ميغاواط. الطلب حاليا منخفض بسبب الأضرار التي أصابت القطاع الصناعي. وفي سبيل تلبية الاحتياجات في المنطقة، وضعت شركة غزة لتوزيع الكهرباء برنامج انقطاع الكهرباء على النحو التالي: غزة وشمال غزة تواجه انقطاع التيار لمدة 8 ساعات ثلاث مرات في الأسبوع؛ المنطقة الوسطى وخان يونس تواجه انقطاع التيار لمدة 6-8 ساعات مرتين في الأسبوع. لا يتضمن ذلك انقطاع التيار غير المقصود. هناك 38 محول ضرورية لإصلاح شبكة الكهرباء ما زالت تنتظر موافقة الجانب الإسرائيلي للسماح بإدخالها إلى غزة.

منذ 27 كانون الأول، وفرت الأونروا 150,050 لتر من الوقود إلى البلديات من أجل تمكينهم على تغطية احتياجات إدارة النفايات الصلبة لغاية منتصف شهر آذار. إضافة إلى ذلك، وفرت الأونروا 75,000 لتر إلى مصلحة مياه البلديات الساحلية خلال نفس الفترة من أجل تمكينهم من التشغيل الطارئ. قامت منظمة ACF الإسبانية بتوزيع 50,000 لتر من الوقود إلى آبار المياه في محافظة غزة في الأسبوع الماضي.

حرية العبور إلى قطاع غزة

لغاية صباح يوم الثامن والعشرين من كانون الثاني، دخل إلى القطاع ما يقرب من 30 فرد من منظمات غير حكومية دولية، بالإضافة إلى 22 عضو في منظمات الأمم المتحدة. حاليا، يوجد طلبات معلقة لما مجموعه 200 شخص يودون العبور إلى غزة وما زال هذا الرقم في ارتفاع كل يوم. وقال شارلز كلايتون، رئيس جمعية وكالات التنمية الدولية، التي تضم 75 منظمة إنسانية، "من غير المقبول منع عبور طواقم منظمات المساعدات الإنسانية من ذوي الخبرة في مجال الاستجابة الطارئة إلى غزة، ومن غير المقبول أيضا عدم فتح وتشغيل المعابر بشكل كامل لإدخال المواد الإنسانية والبضائع التجارية".

المعايير

بتاريخ 28-29 كانون الثاني، تم فتح رفح من كلا الاتجاهين مع تنسيق مسبق مع السلطات المصرية. فتح معبر ايريز أمام المواطنين الدوليين مع تنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية؛ أغلق معبر كارني باستثناء الناقل الآلي؛ معبر ناحال عوز بقي مغلقاً. ومعبر صوفا بقي مغلقاً أيضاً. فتح معبر كيريم شالوم (بشكل جزئي بتاريخ 28 كانون الثاني). بتاريخ 28 كانون الثاني، دخل عبر معبر كيريم شالوم 90 شاحنة، بما يتضمن 63 شاحنة للمنظمات الإنسانية. وتم نقل 78 شاحنة من القمح إلى غزة عبر الناقل الآلي، وعبر 45,000 لتر من الغاز الصناعي عبر معبر ناحال عوز. دخل عبر معبر رفح 6 شاحنات من اللوازم الطبية.

بتاريخ 28 كانون الثاني، وبسبب عدم تشغيل معبر كيريم شالوم بشكل كامل، تم السماح بإدخال 9 من أصل 30 شاحنة إلى غزة.

منذ إعلان وقف إطلاق النار بتاريخ 18 كانون الثاني، عبر ما معدله 80,5 شاحنة في اليوم عبر معبر كيريم شالوم. وقد أكدت السلطات الإسرائيلية إلى مجتمع المنظمات الإنسانية انه سيتم تحسين العمل على معبر كيريم شالوم للسماح بإدخال 150 شاحنة في اليوم. لكن، وباستثناء يومين، لم تتعد القدرة أكثر من 120 شاحنة.

التمويل

لمعرفة التفاصيل حول خطة الاستجابة المبدئية وقائمة احتياجات التمويل الآنية، الرجاء زيارة:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_crisis_cap_funding_2009_english.pdf

الاحتياجات ذات الأولوية

فتح المعابر: يجب فتح وتشغيل كافة المعابر إلى غزة ويجب زيادة عدد الشاحنات التي تدخل إلى غزة. هناك حاجة ماسة للمواد التالية:

- * قطع غيار ووقود إلى محطة الطاقة، والمستشفيات ومرافق شبكات المياه والصرف الصحي.
- * الاسمنت، الرمل، ومواد بناء أخرى لإعادة بناء المدارس والمستشفيات والعيادات والمنازل.

السماح بعبور لأغراض إنسانية إلى غزة: بعد العملية العسكرية الإسرائيلية، من الضروري السماح وعدم إعاقة المرور لأغراض إنسانية إلى غزة من قبل كافة الأطراف في النزاع. لقد واجهت المنظمات الإنسانية منع غير مسبوق إلى غزة منذ الخامس من تشرين الثاني. لا يوجد ضمانات لتسهيل المرور بدون إعاقة ويجب توفير ضمانات لحرية المرور بشكل يومي بدون قيود.

السيولة النقدية: لم تدخل إلى قطاع غزة سيولة نقدية (باستثناء بعض الأموال إلى الطواقم التابعة لبضعة منظمات دولية) حيث هناك حاجة ماسة لها من أجل تفعيل القطاع الخاص ومنع زيادة الاعتماد على المساعدات. إن نقص السيولة النقدية يمنع الوصول إلى اللوازم الأساسية. يجب إقامة نظام يضمن التحويل المنتظم الشهري للسيولة النقدية.

توفير الأمن إلى المنظمات الإنسانية العاملة في غزة: إن بقايا المواد التفتجيرية تقيد حركة وصول العاملين في المنظمات الإنسانية إلى بعض المناطق. إن الأمن، بما فيه تحديد وإزالة المواد التفتجيرية والألغام التي لم تتفجر، عامل رئيسي لضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان بشكل فعال.